



الفصل الأول

بعد بكين: تقدم متفاوت في عالم غير متساو

غير المدفوعة الأجر، والتي تقع دائماً وأبداً على أعتاق النساء والفتيات. كذلك نما حضور المرأة في الحياة العامة، سواء في السياسة أو القوى العاملة، أو في تدفق المهاجرين العابرين للحدود الدولية.

لقد ارتبطت تلك التغيرات في حياة المرأة بالتحويلات الاجتماعية المصاحبة للتنمية الاقتصادية، ولكنها لم تكن مجرد منتج ثانوي للنمو الاقتصادي. وفي العديد من الحالات كانت إصلاحات الدولة أو الحركات الاجتماعية وراء التغير في وضع المرأة الاجتماعي أو الإسراع فيه. وقد كان العقد الأخير من القرن العشرين على أهمية خاصة في هذا الصدد. فقد شهدت تلك الحقبة سلسلة من التحويلات السياسية شملت التحول عن الحكم الشمولي في العديد من بقاع العالم، وانتهيار "اشتراكية الدولة" في شرق ووسط أوروبا، ووجود إدارات، في مواقع السلطة في البلدان الصناعية الكبرى، تدعم بعض عناصر أجندة المرأة. وقد ساعد هذا السياق في دفع التحول في أجندة السياسة الدولية نحو تركيز أكبر على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة لعملية التنمية.

استغلت حركات المرأة، الوطنية والدولية على حد سواء، هذا التغير في السياق السياسي، والتي ساهمت تلك الحركات نفسها في تشكيله، من أجل دفع حقوق المرأة، حيث عملت داخل وخارج آليات الدولة من أجل إدخال إصلاحات تشريعية وسياسية. فعندما وجدت تلك الحركات نافذة من الفرص استطاعت أن تكون تحالفات فعالة مع القوى السياسية الأخرى من كل المشارب، حركات شعبية كانت أو أحزاب أو حكومات. وربما كان أبرز إنجازات حقبة التسعينيات إدخال قضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والعنف الموجه ضد المرأة، وعدم تساوي القوى في العلاقات بين الجنسين إلى محور الجدل العالمي والوطني حول حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وقد كان لتعبئة النساء على

بعد مضي عشر سنوات على مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين، يظل السؤال الذي تطرحه العديد من منظمات المرأة حول العالم: ما هو حجم ما تحقق في العقد المنصرم؟ ولطرح هذا السؤال أهمية لدى المشاركين في البحث عن المساواة بين الجنسين، ولكن الإجابة عليه ليست من السهولة بمكان.

فعملية تقييم التقدم في المساواة بين الجنسين تفرض العديد من التحديات. فبالرغم من أن المؤشرات المعيارية للدخل والرفاه تقدم بعض الاسترشاد، يحتاج التقييم الرصين الراسخ إلى أكثر مما تستطيع تلك المؤشرات أن تقدم وحدها. ولا يكمن التحدي في تطوير اتجاه تحليلي ملائم فقط، بل يكمن أيضاً في الوعي بأن معايير التضمين في القياسات قد تكون هي نفسها محل تساؤلات. فتحديد ما يمكن اعتباره تقدماً عادة ما يمثل مجال خلاف تتنافس فيه الرؤى المختلفة لـ "المجتمع الجيد" ومكان المرأة فيه. ومفهوم التقدم نفسه شهد مراجعة وتقييماً، صحتها وعي بأن عملية التغير الاجتماعي المعقدة لا تسير على نسق واحد دائماً ولا تقدم من النتائج المضمونة إلا القليل. كذلك، قد لا يؤدي التطور الاجتماعي والاقتصادي دائماً إلى توسيع نطاق حرية الإنسان: كما أن فكرة "التطور" لا ترتبط دائماً، أو ببساطة، بنمط واحد من الحداثة.

ولكن، بالرغم من كل تلك المحاذير، فليس هناك إلا قليل شك في أن هناك تغيرات مهمة قد حدثت في وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي منذ مؤتمر المرأة العالمي الأول الذي عقد سنة 1975، وكان العديد منها إيجابياً. فقد ارتفعت معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي والثانوي بسرعة في جميع أنحاء العالم، فأدت إلى تقليص حاد للفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم المدرسي، وقضت عليها تماماً في بعض الأحيان، بل وعكست اتجاهها في أحيان أخرى. وأدى انخفاض الخصوبة في العديد من البلدان النامية إلى تقليص احتمالات وفيات الأمهات، وكذلك إلى التخفيف من وطأة أعباء الرعاية

استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين

لو كانت تسعينيات القرن العشرين قد شهدت بالفعل تحقيق المرأة لبعض مطالبها التاريخية، ولو كان هناك تقدم قد حدث في التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي، فإن هذه النتائج الإيجابية يجب النظر إليها في ضوء أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين وفي ضوء البيئة الاقتصادية غير المواتية. ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، وبالرغم من التقدم الذي شهدته

المستوى العابر للقوميات أثر ملحوظ على صياغة القواعد على المستوى العالمي، كما يتضح من الجدول 1.1. والواقع أن بعض المراقبين للتغيرات الاجتماعية الممتدة زمنًا يذهبون إلى أن مجموعة اتفاقيات الأمم المتحدة، خاصة "اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، وغيرها من الأدوات القانونية الدولية والإقليمية التي تدفع المساواة بين الجنسين قد قوضت مشروعية البطورية، في حين اجتمعت الآثار الاجتماعية لتعليم الإناث مع تأخر سن الزواج وانفتاح سوق العمل لتنحر فيما بقي من دعائمها.¹

جدول 1.1 الوثائق القانونية الدولية والإقليمية الأساسية المهتمة بدفع المساواة بين الجنسين (1990 - 2004)

مجال الالتزام	اتفاقية حقوق الطفل	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئناله.
	اعتمدت سنة 1989 دخلت حيز التنفيذ سنة 1990	اعتمدت سنة 1990 دخلت حيز التنفيذ سنة 2003	اعتمدت سنة 1994 دخلت حيز التنفيذ سنة 1995
عدم التمييز على أساس الجنس	مادة 2: "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز" (بما في ذلك النوع الاجتماعي).		مادة 6.أ: "حق المرأة في التحرر من كل أشكال التمييز".
القضاء على العنف ضد المرأة	مادة 19.1: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير (...) لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية (...) بما في ذلك الإساءة الجنسية". البروتوكول (1): مادة 1: "تحظر الدول الأطراف بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية."	مادة 10: لا يعرض العامل المهاجر أو أي فرد من أسرته للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.	مادة 1: "... يُفهم العنف ضد المرأة على أنه أي عمل أو سلوك قائم على النوع الاجتماعي، ويتسبب في وفاة المرأة أو تضررها أو معاناتها جسدياً أو جنسياً أو نفسياً، سواء في الحيز العام أو الخاص". مادة 3: "لكل امرأة الحق في التحرر من العنف في الحيزين العام والخاص".
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية		يتمتع العمال المهاجرون (بمن فيهم النساء المهاجرات) بمعاملة لا تقل مراعاة عن المعاملة التي تنطبق على رعايا دولة العمل من حيث ظروف وشروط العمل (المادتين 25 و54)، والضمان الاجتماعي (المادة 27)، وإمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات التعليمية، والاجتماعية، والصحية (المادة 43)، والمحاكم بأنواعها (المادة 18).	مادة 5: "لكل امرأة الحق في ممارسة حرة وكاملة لحقوقها (...) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولها أن تعول على الحماية التامة المكفولة لها كما تجسدها الوثائق الإقليمية والدولية حول حقوق الإنسان".
الحقوق المدنية والسياسية		المادة 26 فقرة 1، أ "تعترف الدول الأطراف بحق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في المشاركة في اجتماعات (...) نقابات العمال وأي جمعيات أخرى (...) بقصد حماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومصالحهم الأخرى."	مادة 4 ي: "الحق في إتاحة متساوية للخدمات العامة لدولتها والمشاركة في تسيير الشؤون العامة، بما فيها صناعة القرار".

الأعمال، ففرض ذلك الحدود على حصولهن على الدخل، والوضع الاجتماعي، والسلطة.

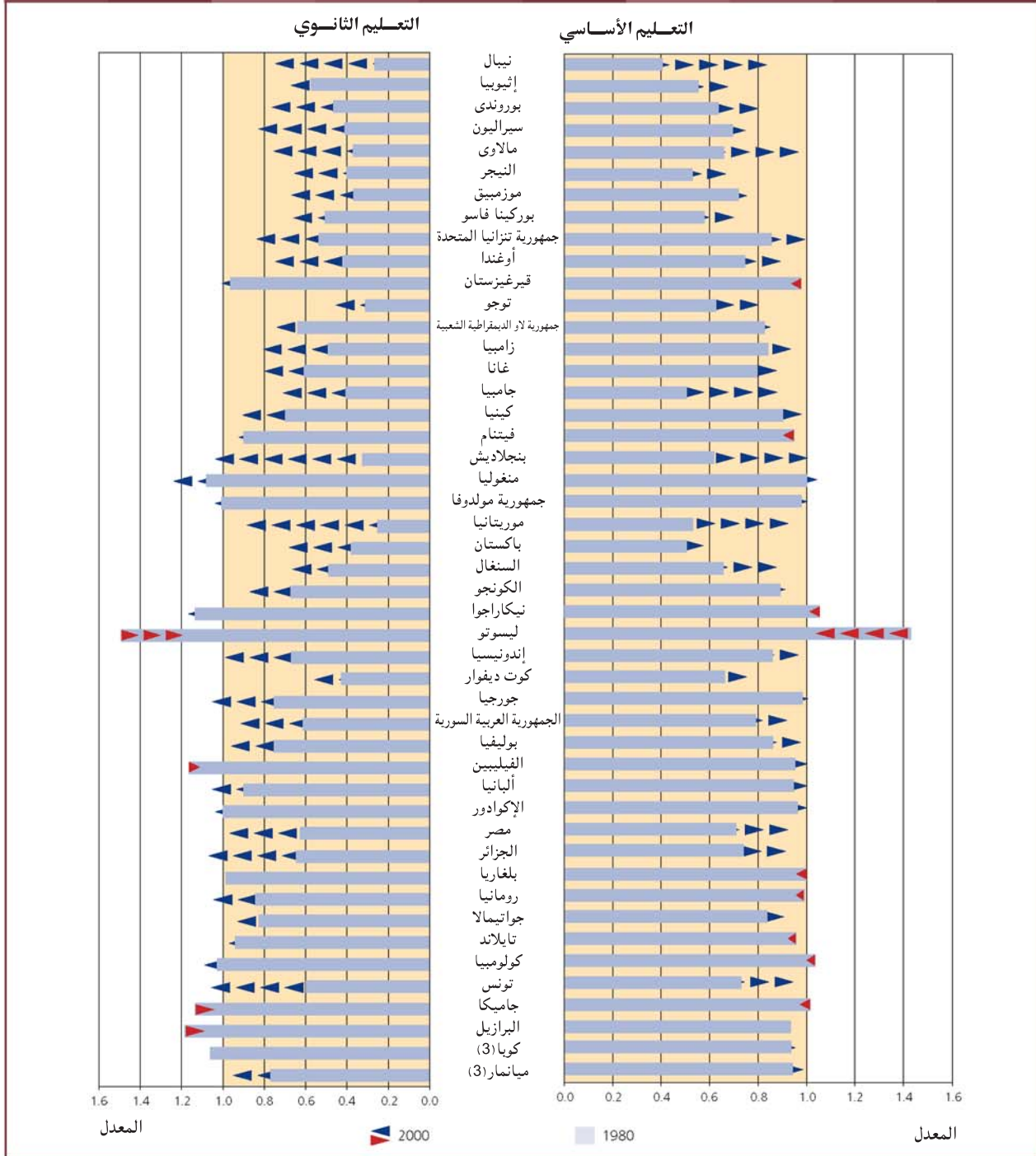
العديد من البلدان باتجاه مساواة أكبر بين الجنسين، خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، كان التقدم أبطأ بكثير من المتوقع. وفي مستويات التعليم الأعلى أيضاً، لا تزال النسبة بين الجنسين في العديد من البلدان النامية تميل كفتها لصالح الذكور بشدة، بالرغم من حدوث بعض التغير (انظر شكل 1.1). وبالرغم من تزايد تواجد النساء عدداً في دنيا العمل ومجال السياسة (انظر شكل 1.2، و 1.3)، فقد أخفى ازدياد ضيق الفجوة بين الجنسين عدم تناسب ملحوظ في الأجور والأوضاع: حيث استمر تمركز النساء في منخفض الأجور والسلطة من

جدول 1.1 الوثائق القانونية الدولية والإقليمية الأساسية المهمة بدفع المساواة بين الجنسين (1990 - 2004) (تابع)

مجال الالتزام	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها اعتمدت سنة 2000 دخلت حيز التنفيذ سنة 2003	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتمد سنة 1998 دخل حيز التنفيذ سنة 2002	اتفاقية بشأن العمل في المنزل اعتمدت سنة 1996 دخلت حيز التنفيذ سنة 2000
عدم التمييز على أساس الجنس			المادة 4، فقرة 1: "تعزز السياسة الوطنية بشأن العمل في المنزل (...) المساواة في المعاملة بين العمال في المنزل وغيرهم من العمال بالأجر."
القضاء على العنف ضد المرأة	بروتوكول، مادة 2 أ. : "أغراض هذا البروتوكول (...) منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال" مادة 2: "أغراض هذا البروتوكول هي منع ومكافحة تهريب المهاجرين (...) مع حماية حقوق المهاجرين المهيئين" (يمن فيهم النساء).	مادة 7 و 8 تنصان على أن الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة، جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.	
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية			المادة 4 تعزز المساواة في المعاملة فيما يتعلق ب: الحماية من التمييز في الاستخدام والمهنة، وفي مجال السلامة والصحة المهنية: والحماية القانونية في مجال الضمان الاجتماعي: والحد الأدنى لسن القبول في الاستخدام أو العمل: وحماية الأمومة.
الحقوق المدنية والسياسية			المادة 4، فقرة 2، أ. : "تعزز المساواة في المعاملة (...) فيما يتعلق بحق العمال في المنزل في إنشاء المنظمات التي يختارونها أو الانضمام إليها أو المشاركة في أنشطة هذه المنظمات."

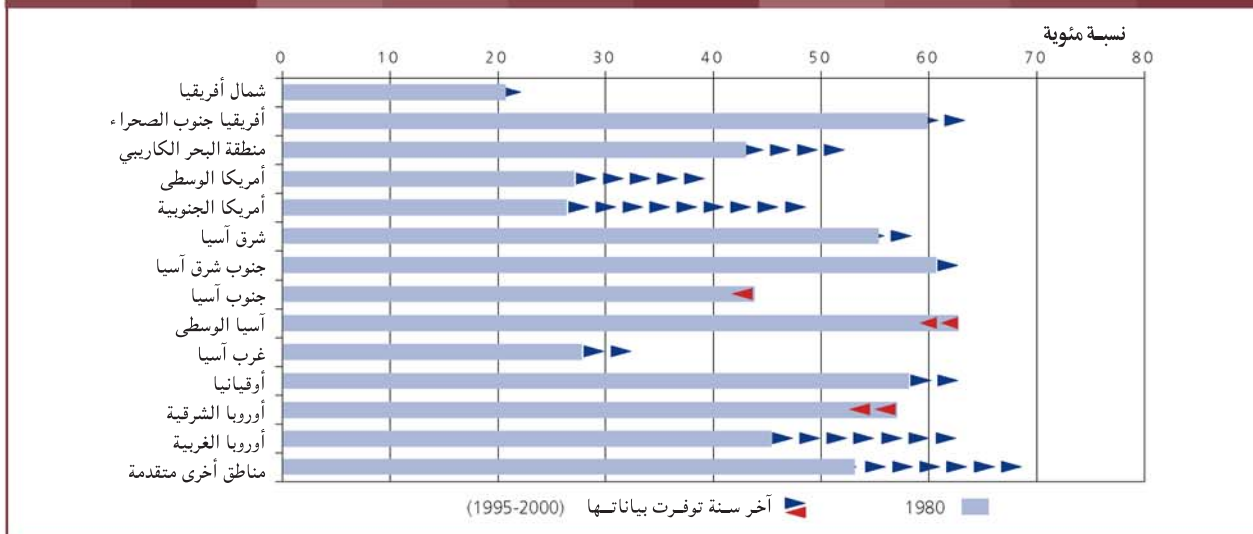
حواشي: (1) البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (اعتمدت سنة 2000): (2) بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اعتمدت سنة 2000): (3) بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اعتمدت سنة 2000)

شكل 1.1 نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات الالتحاق بالمدارس⁽¹⁾ في الدول المنخفضة الدخل والدول ذات المعدلات الدنيا من الدخل المتوسط (1980 - 2000)⁽²⁾

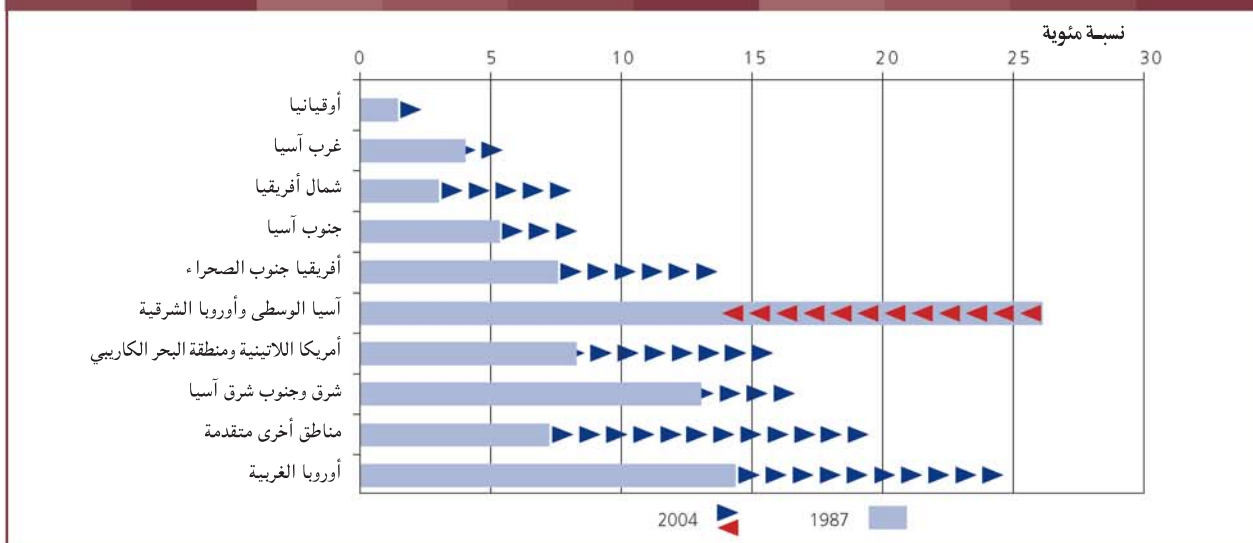


حواشي: (1) القيمة 1 تشير إلى تساوي معدلات الالتحاق بين الإناث والذكور. عندما تقل القيمة عن 1 يعني ذلك أن معدلات الالتحاق للإناث أقل من معدلات الالتحاق بالذكور. (2) تم تضمين الدول التي توفرت لها بيانات عن التعليم الثانوي للفترة بين عامي 1980 و 2000. تم ترتيب الدول بشكل تصاعدي وفقاً لنصيب الفرد من دخل القومي الإجمالي لكل منها سنة 2000 (أسلوب أطلس، بالدولار الأمريكي). (3) لم تتوفر بيانات عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. المصدر: تم الحساب اعتماداً على World Bank 2004 b.

شكل 1.2 معدلات نشاط المرأة الاقتصادي، متوسطات إقليمية (1980 حتى آخر سنة توفرت بياناتها)



شكل 1.3 تواجد المرأة في البرلمانات الوطنية، متوسطات إقليمية (1987 - 2004)



أصبح من بين النخبة واستفدن كثيراً من تلك السياسات، والتي كانت في غير صالح معظم السكان. لا يزال انخفاض معدلات الخصوبة يسهم في تحسين فرص النساء في الحياة في سنوات خصوبتهن في معظم بلدان العالم: على أنه ارتبط في بعضها الآخر أيضاً بزيادة غير طبيعية في نسبة الذكور إلى الإناث (معدلات النوع) بين السكان.⁵ وقد ازداد عمق التباين في معدلات النوع في المجتمعات التي تتميز بـ "تفضيل البنين" بالتوازي مع سرعة انخفاض الخصوبة، حيث تتعرض الوليدات لسوء المعاملة والتجاهل والإهمال، كما أن التكنولوجيات الجديدة تسمح بالميل في اختيار جنس المولود لغير صالح الإناث. ويقدم الجدول 1.2 أحدث تقديرات "النساء المفقودات"⁶ المفقودات نتيجة المعاملة غير المتساوية بين الذكور والإناث في البلدان التي تعتبر تلك المشكلة فيها مشكلة حادة. ويقدم الشكل 1.4 بيانات حول معدلات النوع بين الأحداث ومعدلات الخصوبة في الصين والهند، حيث تمثل نسبة المفقودات في هاتين الدولتين 80% من النساء المفقودات على مستوى العالم. وحقيقة أن الدولتين حققتا في العقد الأخير أعلى

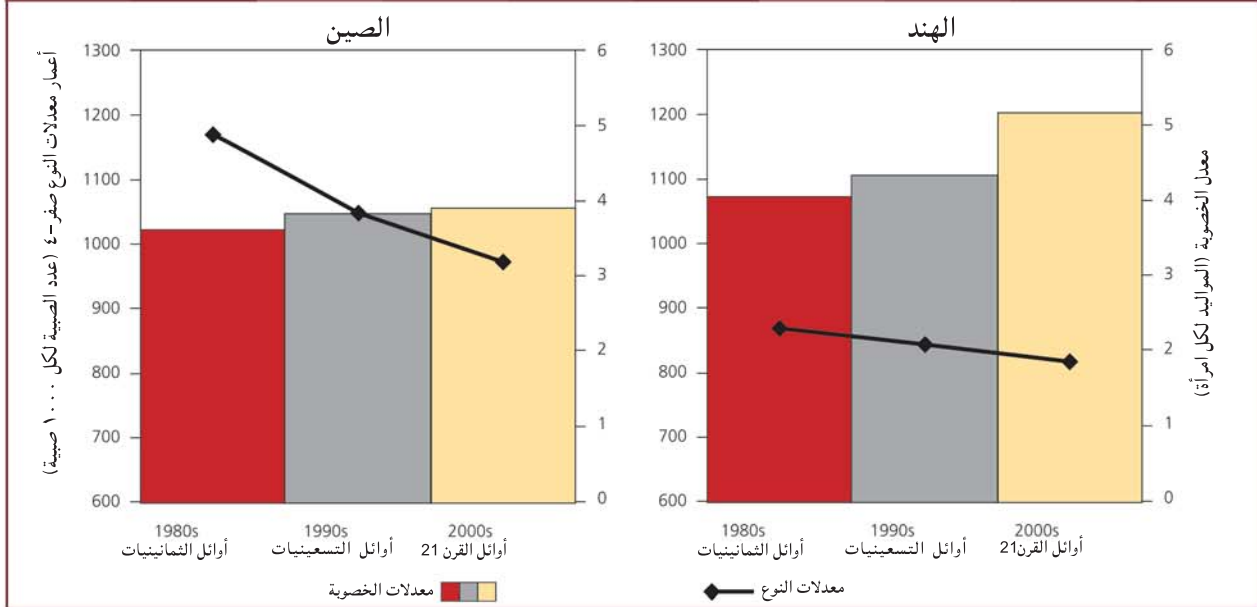
تزداد الهوة بين الأسر الغنية والفقيرة في العديد من البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء³، وهو ما يعني أيضاً تزايد أوجه عدم المساواة بين النساء. وبالرغم من أن البنك الدولي أعلن انخفاض معدلات الفقر على المستوى العالمي من 32 إلى 25 بالمائة، بين عامي 1990 و 1999، إذ انخفض عدد الفقراء من 1.3 بليون إلى 1.1 بليون نسمة، إلا أن هناك خلافات جمة حول أساليب البنك في قياس الفقر. وينجم الاضطراب على وجه الخصوص، بسبب تضمين حالة الصين الخاصة، والتي تخصم كثيراً من رصيد اتجاهات استقرار أو تزايد الفقر في عدد من المناطق الأخرى.⁴ وبالرغم من صعوبة تقدير الاختلافات بين الجنسين في حالة الفقر، نظراً لأن الدخل عادة ما يقاس على مستوى الأسرة (في تجاهل لكيفية توزيع الموارد داخل الأسرة)، فمن المنطقي أن نعتبر أن النساء تمثلن نصيباً غير متناسب من فقراء العالم نظراً للقيود التي تكتنف حصولهن على رأس المال والأرض، وتدني وضعهن في سوق العمل، واضطلاعهن بنسبة غير متكافئة من مسؤولية القيام بالعمل المنزلي وتقديم الرعاية دون أجر. بيد أن ذلك لا يعني إنكار حقيقة أن بعض النساء

جدول 1.2 تقديرات "النساء المفقودات"

الدولة	السنة	عدد النساء الحالي	معدلات النوع الحالية	معدلات النوع المتوقعة عند الولادة	معدلات النوع المتوقعة	عدد النساء المتوقع	النسبة المئوية للنساء	المفقودات (1)
الصين	2000	612.3	1.067	1.050	1.001	653.2	40.9	6.7
مقاطعة تايوان الصينية	1999	10.8	1.049	1.052	1.002	11.3	0.5	4.7
جمهورية كوريا	1995	22.2	1.008	1.047	1.000	22.4	0.2	0.7
الهند	2001	495.7	1.072	1.039	0.993	534.8	39.1	7.9
باكستان	1998	62.7	1.081	1.042	1.003	67.6	4.9	7.8
بنجلاديش	2001	63.4	1.038	1.040	0.996	66.1	2.7	4.2
نيبال	2001	11.6	0.997	1.037	0.992	11.7	0.1	0.5
سريلانكا	1991	8.6	1.005	1.052	1.006	8.6	0.0	0.0
غرب آسيا	2000	92.0	1.043	1.042	1.002	95.8	3.8	4.2
أفغانستان	2000	11.1	1.054	1.024	0.964	12.1	1.0	9.3
جمهورية إيران الإسلامية	1996	29.5	1.033	1.039	0.996	30.6	1.1	3.7
مصر	1996	29.0	1.048	1.044	1.003	30.3	1.3	4.5
الجزائر	1998	14.5	1.018	1.043	1.005	14.7	0.2	1.2
تونس	1994	4.3	1.021	1.043	1.000	4.4	0.1	2.1
أفريقيا جنوب الصحراء	2000	30.7	0.987	1.017	0.970	312.5	5.5	1.8
العالم		1774.8					101.3	5.7

حواشي: (1) نسبة النساء المفقودات تم التوصل إليها بقسمة عدد "النساء المفقودات" على عدد النساء الأحياء الحالي. المصدر: Klasen and Wink 2003.

شكل 1.4 معدلات النوع بين الأحداث ومعدلات الخصوبة في الصين والهند (من أوائل الثمانينيات حتى أوائل القرن الحادي والعشرين)



حواشي: معدلات النوع ومعدلات الخصوبة في الصين للأعوام 1982، و 1990، و 2000. معدلات النوع في الهند للأعوام 1981، و 1991، و 2001. معدلات الخصوبة في الهند للأعوام 1980، و 1990، و 2000. المصدر: معدلات الخصوبة من World Bank 2004b : معدلات النوع تم حسابها من UN 2004 (لأوائل الثمانينيات وأوائل التسعينيات) : ومن UNDESA 2001 (لأوائل القرن 21).

نحو أوسع مما هو عليه بالنسبة للرجال في كل المناطق النامية (باستثناء شمال أفريقيا).⁷

ليس هناك سبب منفرد لكل تلك النتائج المختلفة. فأوجه عدم المساواة بين الجنسين ضاربة بجذورها في كل المجتمعات، ويعاد إنتاجها من خلال طائفة متنوعة من الممارسات والمؤسسات، بما فيها التدخل بالسياسات. ويتمثل أحد الأسئلة التي يطرحها هذا التقرير في: ما هي مساهمة سياسة التنمية في خلق ظروف مواتية أو غير مواتية لتحقيق مساواة أكبر بين الجنسين؟ وهل أدى النموذج السياسي الذي ساد في العقود الأخيرة، باهتمامه الطاغية باتزان الميزانيات والأسواق الحرة، إلى تيسير أم تعسير دفع المساواة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بإصلاح أوجه عدم المساواة بين المرأة والرجل؟

معدلات نمو اقتصادي تؤكد أن النمو لا يضمن بالضرورة تحسين المساواة بين الجنسين.

وعلى مستوى أكثر عمومية، تتبدى الطبيعة المزدوجة لإنجازات المرأة كأوضح ما تكون في "تأنيث" القوى العاملة. فقد ازدادت إتاحة العمل المدفوع الأجر أمام المرأة في معظم البلدان في العقدين الأخيرين، ولكن حدث، في الوقت نفسه، تدهور في شروط وظروف الكثير من الأعمال المعروضة عليها. لقد سمح نمو العمل غير الرسمي حول العالم، إلى جانب انتشار الاعتماد على العمالة غير الرسمية أو المؤقتة في القطاع الرسمي للعمل، سمح لأصحاب الأعمال بخفض تكلفة العمالة. بيد أن نتيجة ذلك كانت بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء، تزايداً في الوظائف غير المستقرة، وانعداماً أكبر للأمان في سبل كسب العيش. وقد أظهرت أحدث تقديرات منظمة العمل الدولية أن العمل غير الرسمي يميل لأن يكون مصدراً لتوظيف النساء على

بيئة سياسية عدم التمكين

هذا في الوقت الذي أصبح اصطباغ الخدمات الاجتماعية، الحثيث، بالطابع التجاري، يعني أن على الأسر الأكثر فقراً أن تعيد ضبط شؤونها عن طريق نقل المزيد من أوجه الرعاية إلى الأسرة نفسها، وإلقائها على أكتاف النساء والفتيات: بينما أصبح تزايد التكلفة المالية للخدمات الصحية يعني أن المرأة لم يعد باستطاعتها توفير نفقات مثل تلك الخدمات، كما كان الحال من قبل، لنفسها ولأبنائها. كان السوق ليس كما يفترض أن يعمل في الاقتصادات الليبرالية الجديدة، ولكن كما "تجسد" 12 أو عمل بالفعل من خلال تفاعل جماعات اجتماعية حقيقية 13 من الأسباب القوية لعدم المساواة، والإقصاء الاجتماعي، والتمييز ضد المرأة، والتي حافظت رعايتها، غير المدفوعة الأجر، على تماسك النسيج الاجتماعي دون أن تحظى باعتراف بالفضل أو مكافأة على ذلك.

تقديرات 2000 الرصينة

عندما كان الباحثون يوثقون التكاليف الاجتماعية لسياسات الاقتصاد الكلي، ظهرت تقديرات أكثر رصانة للتطورات العالمية، خاصة بعد أزمة 1997 المالية في روسيا وآسيا، والتي أظهرت هشاشة النظام الدولي القائم على تدفق - غير خاضع للضوابط - للأموال. وبحلول سنة 2000، عندما كانت تجري مراجعات "زائد خمسة" لمؤتمرات 1995 العالمية، كانت الثقة أقل بكثير في أن العولمة الليبرالية الجديدة سوف تحسن من حياة الناس. وبينما تمت السيطرة على التضخم في العديد من البلدان، لم يمكن تحقيق استقرار الأسعار إلا على حساب النمو وخلق فرص العمل. لم تؤت عقيدة السوق الجديدة ثمارها، ولا حتى في إطار ما وعدت به، حيث كانت معدلات النمو مخيبة للآمال (انظر القسم الأول). وتزايدت الأزمات المالية وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مع ما يترتب عليهما من نتائج اقتصادية واجتماعية متوقعة. واتسعت هوة عدم المساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم، واستمر العجز المالي مع مواجهة الحكومات لمصاعب حادة في توفير الموارد لتمويل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وغيرها من تدابير إعادة توزيع الثروة لتعويض ما تسببت فيه الأسواق من حالات إقصاء حادة وفشل ذريع. وربما كانت أكثر الصور دراماتيكية لإفصاح الأزمة الاجتماعية - التي ما فتئت تضرب العديد من مناطق العالم - عن نفسها قد تمثلت في الاضطرابات المدنية والسياسية، بما فيها الثورات واستمرار الحروب الأهلية، والتي كانت المحن الاقتصادية والاجتماعية من بين الديناميات المسببة لها. في مثل تلك المناطق التي يهيمن عليها العنف وعدم الأمان لا يفلت من

بالرغم من أن سجل النموذج السياسي في تقليص الفقر ودفع النمو يمثل موضوعاً لجدل مستمر، يتفق معظم المحللين على أن هذا النموذج اقترن في معظم أنحاء العالم بتعميق عدم المساواة. 8 أضف إلى ذلك أن التكيف الهيكلي الذي شهدته ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، خلف وراءه عدة ملايين من العاطلين الذين يعانون من الفقر المدقع، فخلق بذلك حالة واسعة من عدم الثقة في أصولية السوق. لقد كان للسياسات المسؤولة عن تعميق أوجه عدم المساواة والأزمة الاجتماعية تأثير محدد على النوع الاجتماعي، حيث نقلت عبء التكيف إلى المرأة على وجه الخصوص، بوصفها "ممتصة الصدمات"، وخط الرعاية الأخير للأسرة عندما تكون على شفا الهلاك. 9 لقد ركزت الأجندة الاقتصادية لليبرالية الجديدة المعروفة أيضاً بإجماع واشنطن، والتي دانت لها السيادة في أوائل ثمانينيات القرن العشرين على تدعيم حقوق الملكية الخاصة والأسواق، القائمة على تحقيق الربح، ودعت إلى "تراجع دور الدولة". وحتى تحظى "اليد الخفية" للسوق بهيمنة كاملة، كان يجب أن يولى استقرار الأسعار الاهتمام الأول، وتم حث الحكومات على الحد من الإنفاق العام. وفي الوقت نفسه، جرى الحط على نطاق واسع من شأن الاستراتيجيات والسياسات المتمحورة حول الدولة، وكان الحط من شأنها محققاً في أغلب الأحيان، وذلك لتعزيزها للشللية والفساد والتسلط وافتقارها إلى المسؤولية أمام المواطنين. ومع افتقاد النماذج السياسية السابقة للكثير من جاذبيتها، وفي غياب جدل ملائم حول أجندة الإصلاح، دان الأمر سريعاً لأفكار الليبرالية الجديدة، مع تهميش الأصوات الناقدة. واستنفدت "العقد الضائع"، عقد الثمانينيات، لإظهار مختلف أوجه المحدودية والمخاطر والتكلفة البشرية لأصولية السوق.

وضعت سياسات التكيف التي غابت عنها شبكات الأمان المناسبة، موارد أرزاق الأسر المنخفضة الدخل، في الريف والحضر على حد سواء، تحت ضغط قاس. وأصبح عدم الأمان طابعاً مميزاً للحياة اليومية، على نطاق واسع، حتى بالنسبة لأكثر قطاعات العاملين تمتعاً بالحماية في القطاع العام، مثل المدرسين وأعضاء هيئات التمريض والموظفين الحكوميين، والذين أصبح من المتعين على الكثيرين منهم أن يقوموا بغزوات منتظمة للاقتصاد غير الرسمي حتى يتسنى لهم تعويض تضائل دخولهم. 10 وفي ظل "التدافع للحصول على المال" 11، وظروف الشدة الاقتصادية، تزايد ظهور النساء ذوات الدخل المنخفضة كعاملات زراعات موسميات، وفي الاقتصاد الحضري غير الرسمي المكتظ أصلاً، وكمهاجرات من الريف إلى المدينة، وعبر الحدود الدولية.

ويهدف التقرير إلى إعادة إرساء محورية المساواة بين الجنسين في الجهود المستمرة لإعادة ضبط اتجاه أجندة التنمية من أجل الوفاء بالتحديات الرئيسية التي لا انفصام لها عن عملية التنمية، وهي: النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي: والمساواة والحماية الاجتماعية: والمقرطة. وتتسق هذه الأهداف مع تلك التي تبلورت في ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من 50 عاماً، ودعمتها الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي وُقعت وصدقت عليها دول عديدة في الفترة التالية: كما كانت تلك الأهداف أيضاً محوراً لمؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينيات.

وفي الأعوام القليلة الماضية، أكدت العديد من تقارير السياسات - داخل وخارج نظام الأمم المتحدة - على بروز أهمية قضايا النوع الاجتماعي في عمليات التنمية، بأشكال مختلفة ومن زوايا متنوعة.¹⁷ ويضيف هذا التقرير رؤى جديدة، كما يقدم تحليله الخاص للقضية.

وبدلاً من أن يحاول معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن يراجع كل المجالات التي قد تهم المرأة، والتي حددها برنامج عمل بكيين، قرر التركيز على مجموعة أكثر محدودة من القضايا، وبالأدوات تلك المجالات من الإصلاح السياسي والمؤسسي التي تلعب دوراً حاسماً في استدامة حقوق المرأة والسعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في عالم غير مساو. أجال التقرير الفكر في منجزات "أجندة ما بعد بكيين" الأخيرة، وأنعم النظر في أسباب ازدواجية النتائج، فتناول، بشكل مباشر أو غير مباشر، ثمانية من مجالات الاهتمام الاثني عشر التي عبر عنها "برنامج عمل بكيين". تلك المجالات هي: المرأة والفقر؛ والمرأة والصحة؛ والعنف ضد المرأة؛ والمرأة والنزاع المسلح؛ والمرأة والاقتصاد؛ والمرأة في السلطة واتخاذ القرار؛ والآليات المؤسسية لتقدم المرأة؛ وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وقد تم تناول تلك الموضوعات في إطار المجالات الموضوعية الرئيسية الأربعة التالية التي اختارها التقرير للتناول بالتحليل.

الاقتصادات الكلية، والرفاه، والمساواة بين الجنسين

يبدأ هذا التحليل لسياسات الاقتصاد الكلي من زاوية النوع الاجتماعي، باستعراض مجالات الخلاف العديدة التي أفرزتها أجندة الليبرالية الجديدة، نموذج السياسة الاقتصادية السائد

الآثار المدمرة للحرب إلا القليل، بغض النظر عما إذا كانوا ضالعين فعلياً فيها كمقاتلين أم لا. وقد استطاعت ناشطات حقوق المرأة أن تلفتن انتباه العالم إلى خصوصية ضعف وضع المرأة خلال الحروب والصراعات، خاصة فيما يتعلق بالحرب في البوسنة والهرسك والإبادة العرقية في رواندا: حيث كان هذان الحدثان، على وجه الخصوص، وراء إطلاق العالم على المدى الذي وصلت إليه جرائم العنف الجنسي واستخدامها بشكل منظم كسلاح حرب.¹⁴ على أن المرأة تأثرت بشدة بالحرب والعنف، فيما يتعلق بدورها الذي شكله المجتمع لها بوصفها امرأة، إذ غدت راعية الأسرة والساعية على معاشها.

وحتى في المناطق التي توقف فيها الصراع، كان ديدن معدلات الجريمة الارتفاع الشديد، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لحالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي: ليضاف إلى جراح النزاع بإضرارها بالعلاقات بين الأفراد وبشبكات المجتمع، انهيار القانون والنظام وأنظمة الشرطة والقضاء وخدمات الصحة والتعليم، وإضعاف المعايير الاجتماعية والأخلاقية.¹⁵ ويبدو أن الجريمة والعنف صارا إلى ازدياد في الفترات "العادية" أيضاً. فسكان الحضر بدءوا يشهدون تزايداً في استخدام خدمات الأمن الخاص، وزيادة المجمعات العالية الأسوار، والمناطق المنعزلة داخل المدن، وانتشار فقدان الثقة في الشرطة ونظام القضاء.¹⁶

تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

كان الدافع وراء هذا التقرير اعترافاً بأن منظور النوع الاجتماعي قد فقد بعضاً من مكانته بين القضايا التي تتنافس على اجتذاب الانتباه في مناقشات السياسة الدولية، في وسط هذا الخضم من الأفكار والأحداث التي اقترنت بالماضي القريب. فبينما حظيت برامج تحرير التجارة وإصلاح الحكم باهتمام حاسم وأفرزت مناقشات جمة، كان هناك افتقار إلى التقييم والتنقيح من زاوية المساواة بين الجنسين. وفي الوقت الذي كانت المنظمات والباحثون المهتمون بتقدم المرأة في العالم، داخل نظام الأمم المتحدة وخارجه، يُعدّون تقييم "بكيين زائد عشرة" الذي طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في يونيو / حزيران 2000، إجراءه ليصدر في 2005، كان من المناسب أن يصدر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تقريره لملء تلك الفجوة.

المرأة في السياسة والحياة العامة

يلفت القسم الخاص بالمرأة في السياسة والحياة العامة (الفصول من التاسع إلى الثاني عشر) الانتباه إلى ملاحظة أخرى، تتمثل في أن تواجد المرأة في تلك السياقات، كان واضحاً جلياً. يبدأ هذا القسم بتسليط العدسة المكبرة على الإنجازات الكبرى للعقد الأخير، والتمثلة في تزايد بروز المرأة في المؤسسات السياسية الرسمية والمجالس المنتخبة. بيد أن الحماس لظهور المرأة المتزايد في الهيئات النيابية يجب أن يهدئ من غلوائه الاعتراف بأن الميول والتراتبات الذكورية المتأصلة لا تزال قائمة، ولا يزال الطريق طويلاً قبل الوصول إلى أي شيء يشبه المساواة في معظم البيئات السياسية. ومن النقاط الأخرى التي يركز عليها هذا القسم، نشاط المرأة داخل المجتمع المدني، خاصة في ضوء الحركات السياسية التي تحتشد حول العقيدة، أو الهوية الإثنية، أو القومية، ولكل منها صوته فيما يتعلق بالأنثوية وحقوق المرأة. ولظهور المرأة في هذا السياق خصائص مزدوجة؛ فمن الجانب المؤسسي، يقع تحت مجهر التمحيص الحماس الحالي لد "حكم الرشيد"، وما يقترن به من أجندة الإصلاح المؤسسي، خاصة ما يتعلق ببنى لا مركزية اتخاذ القرار؛ فهل كانت المكاسب التي حصلت عليها المرأة من خلال وسائل مثل النسب و"تخصيص بعض المواقع لها"، مكاسب حقيقية أم سطحية ؟

النوع الاجتماعي، والنزاع المسلح، والبحث عن السلام

كان لانتشار الحروب الداخلية والأهلية منذ انتهاء الحرب الباردة، والنزاعات التي تعود جذورها إلى فترة ما بعد الاستعمار، والاجتياحات العسكرية الكبرى التي اقترنت بالحرب المعاصرة على الإرهاب، كان لها جميعاً آثار بالغة على المرأة. فقد شهدت تسعينيات القرن العشرين اعترافاً واسع النطاق بأن الاغتصاب قد شاع استخدامه كسلاح حرب، وأن الاعتداء الجنسي أصبح ملمحاً لأي وضع تكتنفه الاضطرابات والعنف المسلح؛ بيد أن آثار الأشكال الحديثة من الحرب على المرأة ودورها الذي شكله لها المجتمع، ودورها في كسب الرزق، لم تلق الاهتمام نفسه. لقد نُظر إلى المرأة على أنها مبرمجة على السلام كمطلقة لمبادرات السلام أو حل النزاعات؛ وهو ما يتسق مع فكرة أن وجود المرأة عامل يبعث بالضرورة على النهضة. ولكن عادة ما يتم تجاهلها في المفاوضات الرسمية التي تخرج بمؤسسات ما بعد النزاع إلى حيز الوجود، فتقع بذلك خارج دائرة اهتمام التسوية

حالياً. فقد ساد بين المحللين توجه للتعامل مع سياسة الاقتصاد الكلي على أنها منطقة خلو من النوع الاجتماعي أو محايدة من حيث النوع الاجتماعي، وتجاهل لتأثيرات النوع الاجتماعي على الخيارات السياسية؛ بيد أن كل النتائج فيما يتعلق بالنمو، والتحول الهيكلي، والمساواة، والفقر، والحماية الاجتماعية تؤثر على المساواة بين الجنسين أو تقلل من أوجه عدم المساواة بينهما. هذا الاستعراض الذي تغطيه الفصول الثلاثة التالية (الفصول: الثاني، والثالث، والرابع) يدرس أيضاً ما إذا كانت سياسات الاقتصاد الكلي المغيرة للنظام السائد أفضل أداء من النماذج الليبرالية الجديدة من حيث تحقيق النوع والعدالة الاجتماعية، وإن كان ذلك كذلك، فهل خدمت أهداف المساواة بين الجنسين بشكل أكثر فاعلية أم لا.

المرأة والعمل والسياسة الاجتماعية

يتناول القسم التالي (الفصول من الخامس إلى الثامن) كيف غيرت سياسات الإصلاح، المقترنة بتحرير الاقتصاد، من عالم العمل، وبشكل أعم، من إتاحة الضمان الاجتماعي أمام الناس، وتأثير ذلك على النساء ذوات الدخل المنخفضة على وجه الخصوص. لقد شهد العقد المنصرم ظهور المرأة كقوة عمل مهيمنة في العديد من قطاعات الاقتصاد، مع ما لذلك من العديد من الدلالات الإيجابية المحتملة. بيد أن الأمر يتعلق كثيراً بنوعية العمل المتاح لها ومدى ما يمثله البحث عن عمل مدفوع الأجر من استراتيجية اضطرارية للقيام على رزق الأسرة. على أن المرأة ظلت تواجه أعباء إضافية في دورها في إدارة المنزل والرعاية. ويتمثل السؤال المحوري المطروح في ما إذا كانت بعض الفرص التي أتاحت مؤخراً أمام المرأة قد عوضتها بشكل مناسب عن الأعباء والمخاطر التي أقحمتها الأجندة السياسية نفسها على المجتمع، وخاصة على المرأة. فبالرغم من أن العديد من المبادرات المبتكرة التي قدمتها منظمات المجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والهيئات الحكومية تناولت عدم أمان موارد الرزق الذي تواجهه المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، مالت الإصلاحات المعيارية في الضمان الاجتماعي (مثل المعاش) وتوفير الخدمات (مثل إصلاح قطاع الصحة) إلى توسيع الهوة بين الجنسين. ونادراً ما تغذي تحليلات النوع السياسية الاجتماعية بالمعلومات، كما أن تلك التحليلات تميل للبقاء "عنصرًا صامتًا"، ومهمشًا في النقاشات السياسية.

وبالرغم من أن مؤسسات مثل البنك الدولي تهتم الآن بأوجه عدم المساواة بين الجنسين في بعض المجالات المؤسسية على المستوى الداخلي للأسرة على وجه الخصوص، وكذلك في المجال القانوني حيث تلعب التقاليد والعادات دوراً مهماً - لا يزال الاهتمام بالنوع الاجتماعي انتقائياً وغير متساو. 19 والنقاط الخاملة الذكر والمغفلة في مثل تلك الأطر بادية للعيان، فتدفع التجارة ورؤوس الأموال في الأسواق والاقتصاد الكلي، لا تخضع للتحليل نفسه الخاص بالنوع الاجتماعي، نظراً للتسليم الضمني بأنها غير ذات خطر ومحيدة تجاه النوع الاجتماعي. على أن التقرير توصل إلى عدم صحة ذلك سواء بالنسبة للاقتصاد أو للأسرة، كما أن الدول والمجتمعات والأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية "التقدمية" لا تتحرك بالضرورة على نحو محايد تجاه النوع الاجتماعي: بل العكس هو الأكثر شيوعاً. وتشير الأدلة التي يسوقها التقرير بأن عدم المساواة بين الجنسين ملمح راسخ من ملامح العالم الحديث لا ينفك عنه، بالرغم من التغيير الذي اعترى بعض المظاهر التي تنطق به في الفترة الأخيرة.

النوع الاجتماعي والرجل

يتناول التحليل الذي قام به التقرير، إلى حد بعيد، العلاقات الاجتماعية، وخاصة العلاقات بين الجنسين، عبر نطاق واسع من المؤسسات في المجالين الخاص والعام على حد سواء. بيد أن التركيز الأساسي ينصب على النساء (مميزاً بينهم بحسب الطبقة، والعرق، والإثنية، والطائفة)، وذلك مع الاعتراف الكامل في التحليل بشبكة العلاقات الاجتماعية/ والعلاقات بين الجنسين المعقدة التي يشاركون فيها. ومن الأهمية بمكان إبقاء الضوء مسلطاً على المرأة، في ظل التحولات الأخيرة التي اعترت بيروقراطيات التنمية في أسلوب التفكير (واللغة)، وكذلك بعض محاور الدراسات الأكاديمية التي قللت أحياناً، عن غير عمد، من دلالة تبعية المرأة. 20

أبدت الباحثات النسويات قلقاً من التحول الذي حدث في التركيز، عن المرأة، ونحو المرأة والرجل، ثم نحو الرجل مرة أخرى. وقد وصفت ناشطات منطقة البحر الكاريبي كيف أدى ذلك إلى التركيز على "الرجل المعرض للمخاطر". وتحتل المرأة في تلك المنطقة مرتبة أعلى من الرجل على عدد من المؤشرات، بما فيها التعليم والصحة. ومع ذلك، تواجه المرأة هناك معدلات بطالة تبلغ ضعف تلك التي يعانيها الرجل. فإذا أضيف إلى ذلك كثرة الأسر التي تقوم امرأة على شؤونها (أكثر من 35 بالمائة

السلمية. ويتناول فصلان (الفصلان الثالث عشر والرابع عشر) بالتمحيص ميدان المعركة من زاوية النوع الاجتماعي أثناء الحرب، وخلال السعي من أجل السلام، وفي بيئة ما بعد النزاع. وتعتبر محدودية ما يؤمنه السلام من مصالح المرأة مثلاً آخر على التناسي المريح الذي عادة ما توكل إليه اعتبارات النوع الاجتماعي.

إعادة النوع الاجتماعي إلى محور الاهتمام

يسلم المنهج التحليلي الذي تبناه التقرير بأن المجتمعات وعلاقاتها الاجتماعية، واقتصاداتها، وبنى السلطة فيها تنطوي على تقسيمات للنوع الاجتماعي عميقة الجذور، على غرار ما تعكسه من تقسيمات طبقية وإثنية وعرقية. فأوجه عدم المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات، وهي نتاج علاقات قوي ومعايير وممارسات أقامها المجتمع.

أظهرت الأبحاث النسوية استمرار أوجه عدم المساواة في توجيه الموارد والحقوق والسلطة داخل الأسرة، بشكل فجر أسطورة إيثار الأسرة والمساواة التي تشي بها فكرة أن الحيز الخاص هو "الجنة في عالم غليظ القلب" دائماً وأبداً. 18 ولا يعني توثيق الجانب المظلم من حياة الأسرة أن اقتراف الظلم تجاه الفتيات والنساء داخل المجال الخاص بالحرمان القاسي من الموارد أو سوء المعاملة جسدياً أو جنسياً - قد تم التعامل معه أو علاجه بشكل مناسب. فالواقع أن الحيز المنزلي لا يزال أصعب السياقات السياسية وأكثرها إثارة للجدل. وحتى عندما سُنّت قوانين تقدمية لحماية ضحايا العنف المنزلي تسبب ضعف التطبيق من خلال أنظمة قضائية وشرطية انتقائية وأحياناً فاسدة - في بقاء المحتاجين إلى الحماية من العنف وسوء المعاملة في الحيز المنزلي، على ضعفهم وتعرضهم للمخاطر. بيد أن الأسرة والمنزل باتا يحظيان بإنعام نظر متزايد في المناقشات السياسية حول النوع الاجتماعي، خلال العقد الأخير. وهناك تحولات مهمة في السياسات تعكس النتائج التي توصلت إليها الأبحاث حول الشؤون الداخلية للأسرة، حيث أضحت برامج مكافحة الفقر على شكل قروض متناهية الصغر أو تحويلات نقدية إلى الأسر الفقيرة تستهدف المرأة بشكل متزايد، على أساس أنها سوف تنفق الموارد التي يحوّلها على نحو يحسن من رعاية شؤون الأسرة والأبناء.

اسوق العمل المنقسم إلى شرائح ، وتعرضها للتمييز في موقع لعمل، وتزايد انعدام الأمن الشخصي، والاتجار المتزايد بأنوثتها. وفي الإطار نفسه ، أبان البحث الأنثروبولوجي على ثقافات الشباب عن أساليب إعادة خلق أدوار النوع الاجتماعي بشكل مستمر، وذلك عن طريق القطع مع نماذج الماضي وإعادة إنتاج بعض النعوت التقليدية لتلك الأدوار، مثل اقتران العدوانية بالرجل.

الأجندات السياسية الحالية ودلالاتها بالنسبة للمساواة بين الجنسين

إعادة اكتشاف "الاجتماعي"

طرح السياق السياسي، وسياق السياسات، في السنوات الأخيرة فرصاً وتحديات جديدة أمام المهتمين بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. فأمام عدم الرضا الجماهيري المتزايد، وكذلك الانتقادات الدولية والخارجية من قبل اقتصاديين رواد، أبدت المؤسسات المالية الدولية استعدادها لإيلاء المسائل الاجتماعية والسياسية اهتماماً جديداً. وقد جاء التعبير عن إعادة اكتشاف مجالات الاهتمام السياسي هذه تحت عناوين معبرة عن مفاهيم من قبيل "المشاركة"، و"رأس المال الاجتماعي"، و"الحكم الرشيد". وكان هذا التغير في التوجهات واضحاً بالذات في تقرير التنمية العالمي الذي أصدره البنك الدولي سنة 2001 بعنوان "الهجوم على الفقر" (World Development Report: Attacking poverty)، والذي عرف "إدارة المخاطر الاجتماعية" بأنها أكثر الأسس استدامة في تقليص الفقر.²⁵ وتسعى أجندة "الحكم الرشيد"، ظاهرياً، إلى زيادة قاعدة المشاركة في التنمية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات الجماعات المهمشة، بما فيها النساء.

ولكن، بالرغم من أن ذلك ربما يكون قد أدى إلى درجة من التوافق المتبادل بين المؤسسات المالية الدولية ومنتهديها، وأصبح معه إجماع واشنطن مستساغاً بدرجة أكبر، فإن العديد من عقائده السياسية المركزية لا تزال كما هي. فحزمة السياسات المهيمنة المعروفة باسم "ما بعد إجماع واشنطن" تتمسك بالعناصر الأساسية للعقيدة الاقتصادية: تحرير التجارة والأموال، وسياسات نقدية ومالية متشددة، مع إضافة أجندة "الحكم الرشيد" المشتتة على الديمقراطية، والمشاركة، واللامركزية وتملك المجتمع.

في منطقة البحر الكاريبي، سنجد أن استبعاد عمل المرأة ينسف فكرة اعتبارها "أيسر حالاً من الرجل".²¹ هذا بالإضافة إلى أنه بالرغم من القلق الذي له ما يبرره من انخفاض مستوى الإنجاز التعليمي للرجل، فمن الواضح أن المجتمع ينتظر منه غير ما ينتظر من المرأة. فانخفاض مستوى الإنجاز التعليمي للرجل لم يؤد إلى انخفاض مواز في مستوى إنجازه في الثروة والسياسة. لذلك، تحتاج المرأة إلى مستويات إنجاز أعلى من تلك التي للرجل حتى تستطيع أن تنافس للالتحاق بالعمل، وتبوء مواقع اتخاذ القرار، وعلى نصيب مساو من الموارد الإنتاجية.²²

على أن تراتب النوع الاجتماعي لو لم يكن في سبيله إلى الاختفاء، ولو كانت تبعية المرأة لا تزال قضية اجتماعية مهمة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن للرجل في ذلك مزيات. فقد تكون الثقافات الذكورية معوقة للرجل، بل ومدمرة له، فتدعم بذلك فكرة أن للرجل أيضاً هوية من حيث النوع الاجتماعي، وبالتالي، فهو معرض للمخاطر. ويتضح ذلك من زيادة الوفيات بين البالغين من الذكور في الظروف التي تدمر فيها الضغوط الاقتصادية قاعدة "الرجل عائل الأسرة"، وهو دور متداخل بشكل وثيق في إحساس الرجل بهويته في العديد من الثقافات. ومن أمثلة ذلك ارتفاع معدلات الانتحار بين مزارعي القطن من الرجال في أندرا بارديش بالهند سنة 2001 نتيجة للديون.²³ ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ارتفاع نسبة الوفيات بين البالغين من الذكور في وسط وشرق أوروبا بعد 1989 نتيجة المخاطر الصحية المرتبطة بالضغوط النفسية وإدمان الكحوليات، والتي اقترنت بالبطالة وغيرها من التغيرات السلبية التي شهدتها سوق العمل.²⁴ وبالرغم من أن الرجل هو المرتكب الأساسي للعنف، على المستويين المنزلي والعام، فهو أيضاً ضحيته الرئيسية خارج نطاق البيت.

لا يعني التركيز على تبعية المرأة وجود صورة ثابتة لعلاقات لا تتغير بين الجنسين، فمن المهم الاعتراف بأن تراتب النوع الاجتماعي دائم التغير. وتظهر عمليات التغير الاجتماعي الجارية وتقاطعها مع السياسات أنه بينما تلاشت بعض أشكال عدم المساواة بين الجنسين، وبينما استطاعت المرأة أن تتمتع بفرص وحريات جديدة، فقد ظهرت أيضاً أشكال أخرى من التبعية وقيود جديدة عليها. فمع حصول المرأة على إتاحة التعليم والعمل المدفوع الأجر، وحصولها على الحق في التصويت والترشح للمناصب السياسية، وتحقيقها لبعض السيطرة على حياتها الجنسية وخصوبتها، فقد كان عليها أيضاً أن تكابد

ويعتبر وجود قواعد ديمقراطية رسمية وحماية الحقوق المدنية والسياسية شروطاً يجب توفرها عند القيام بأي تعامل نقدي مع الدولة من قبل القوى الاجتماعية الضاغطة من أجل الإصلاح؛ والحركات النسائية ليست استثناءً من هذه القاعدة. فقد كانت تعبئة النساء أساسية في نجاح العديد من حركات ما قبل الديمقراطية، خاصة في الحالات التي كانت القنوات التقليدية للتعبير الجماهيري فيها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، مغلقة أمام النشاط السياسي. بيد أن التعبئة في مواجهة حكم متسلط لم تؤمن دائماً تمثيل المرأة في السياسة المؤسسية الرسمية بعد التحول، خاصة في الحالات التي كان التحول فيها مفاجئاً أو جاء نتيجة مفاوضات بين جماعات حصرية أو نخبوية.

وبالرغم من أن العديد من الدول قد أصبحت رسمياً الآن ديمقراطية ولها مؤسسات راسخة لحكومات تمثل الشعب، اختلفت درجة تمكين الديمقراطية باختلاف أشكالها المؤسسية. وحتى حينما عقدت انتخابات، بقيت الأحزاب السياسية في العادة نخبوية وضعيفة مؤسسياً: كما أن آليات المشاركة الجماهيرية ليست متجذرة في المجتمع، ونادراً ما نجح إنفاذ القانون والنظام في حماية الحقوق المدنية المكفولة للمواطنين، خاصة أولئك المهمشين اجتماعياً. وهناك قلق متزايد من انبعاث الدول شبه السلطوية من جديد، وكذلك "الديكتاتوريات اللينة" و"الديمقراطيات الذكورية".²⁷ وحتى عندما يتواجد مستوى مرتفع من الالتزام السياسي بحقوق المرأة في شكل مواد دستورية أو بيانات سياسية رئيسية فترجمة تلك المواد إلى سياسة فعلية للحكومة، وآليات ذات أهداف ولها قدرة على الإنفاق وفعالة يقوم بها الجهاز الحكومي ومقدمو الخدمات، ليست بالمضمونة بحال من الأحوال.

إن الربط بين الالتزامات السياسية والتنفيذ الفعال للسياسات هو الذي يحدد المقصود بـ "الحكم". والصعوبات التي عانتها المرأة في دفع تشريعات المساواة بين الجنسين، والوصول إلى تحويلها إلى قوانين وتنفيذها تشهد على أن للمرأة مصلحة كبيرة في رؤية قدرة الدولة ومساءلتها قد تعززت. لذلك، فتبوء إصلاحات الحكم حالياً مرتبة متقدمة على أجندة العديد من الهيئات المانحة المتعددة الأطراف أو الثنائية يبدو أنه يقدم مدخلاً مهماً لتناول نقاط الفشل في القدرة والمساءلة الخاصة بالنوع الاجتماعي. وتشمل أساليب القيام بذلك التعامل مع الانحراف في أنظمة إدارة الإنفاق العام على أساس النوع الاجتماعي، وتحسين المساواة بين الجنسين في التعيين

وربما يكون من الأدق أن نتحدث عن "لحظة جديدة" في أجندة الليبرالية الجديدة وليس عن نمط جديد.²⁶

لذلك، فهناك بعض استمراريات مهمة، وكذلك بعض التجديدات في أجندة السياسات الحالية، التي يجب أن يُنظر في ضوءها إلى استجابة بعض السياسات مؤخراً للاضطراب الاجتماعي، كما رأينا في "أوراق البنك الدولي لاستراتيجية تقليص الفقر (PRSPs) World Bank's Poverty Reduction Strategy Papers" فوراء الإجماع البادي، والذي شكلته مصطلحات مشتركة حول "الفقر" و"الحماية الاجتماعية"، لا تزال أوجه الفهم المتضاربة للسياسة الاجتماعية تتنافس فيما بينها لجذب الانتباه. وهي قائمة على قيم وأولويات وأوجه فهم مختلفة لمسؤولية الدولة ومسؤوليات مختلف الأفراد والجماعات الاجتماعية كل منها قبل الأخير. والدولة، في إطار إدارة المخاطر الاجتماعية، مسؤولة فقط عن توفير شبكات أمان اجتماعي للتعويض عن المخاطر، وكذلك أدوات إدارة المخاطر، عندما لا يفي القطاع الخاص بها. هذا التوجه هو عملياً استمرار لسياسة الحد الأدنى من شبكات الأمان، كما أنه يعلو أجندات المساواة.

وهناك رؤية بديلة للسياسة الاجتماعية تقوم على مركزية إعادة التوزيع، والمساواة، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع. وهي ليست مجرد اقتراح مجرد، ولكنها تستند إلى أساس من التجربة التاريخية لبناء دولة الرفاه في العديد من البلدان الأوروبية. ربما تكون عمليات التكيف والإصلاح الأخيرة قد أوهنت تلك المبادئ ولكنها لم تنحها جانباً تماماً. كذلك لا يزال السعي جاريًا لتحقيق أهداف الاندماج وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، في بعض البلدان النامية التي يحتدم فيها الجدل العام حول المسؤولية الاجتماعية، والتي لا يزال الالتزام الإيديولوجي بالمساواة الاجتماعية فيها على حاله لم يمسه سوء. وبالرغم من أوجه عدم المساواة الاجتماعية الصارخة في دول مثل البرازيل، وجنوب أفريقيا، وشيلي، تُبذل الجهود لمد آليات الحماية الاجتماعية إلى الأفراد في المناطق الريفية وفي أوضاع العمل غير الرسمية.

إصلاحات "الحكم الرشيد"

والعجز الديمقراطي

كان التركيز على "الحكم الرشيد" جزءاً لا يتجزأ من "إجماع واشنطن" و"ما بعد إجماع واشنطن". على أن أجندة "الحكم" لقيت استقبالاً وسجلاً اُتسم كلٌّ منهما بالاختلاف في البلدان التي قادت فيها تلك الأجندة الجهات المانحة والسياسة الحكومية.

بالمؤسسات العامة مثل الوظائف الحكومية أو القضائية، وتسهيل إصلاحات سيادة القانون التي تؤمن إتاحة الأصول العقارية وغيرها أمام المرأة وتضمن إمكانية المعاقبة على سوء المعاملة أو العنف الذي قد يقع تجاهها.

تفسيرات متناقضة ومعارضة

يشمل الفهم المتوسع لأجندة "الحكم الرشيد" التحرر السياسي، والمشاركة، وحقوق الإنسان، ويتعامل مع مشكلات عدم المساواة الاجتماعية كجزء من الالتزام الأساسي بالديمقراطية. ومن شأن مثل تلك الأجندة أن تنطوي أيضاً على نوعيات قضايا من قبيل شرعية الدولة، وقدرتها، ومساءلتها، والتي جابهتها الحركات الاجتماعية والنسائية لعقود. في ضوء مثل تلك الأجندة لقيت إصلاحات الحكم - باستهدافها لتحسين قدرة الدولة وجعلها أكثر قابلية للمساءلة أمام مواطنيها - ترحيباً في العديد من مناطق العالم. بيد أن الانتقادات تشير إلى أنه بالرغم من أن إصلاحات الحكم بوسعها، ويجب عليها، أن تتعامل مع قضايا شرعية الحكومة والمشاركة العامة للجماعات المقصدة اجتماعياً، فقد سيطرت عليها في واقع الحال اهتمامات أضيق كثيراً. وتتركز تلك الاهتمامات على الإدارة "الممتازة" للاقتصاد على نهج الليبرالية الجديدة، وعلى توسيع حقوق الملكية الخاصة حتى تدعم النشاط الاقتصادي. وعندما تكون تلك هي الأبعاد الرئيسية "للحكم الرشيد"، تستبعد المساواة بين الجنسين بالطبع من اهتمامات المصلحين ومن إصلاحاتهم.

الواقع أن بعض الإصلاحات ربما كان لها بالفعل مردود سلبي للغاية على المرأة. وتوضح تلك المشكلة مسألة إصلاح ملكية الأرض، والتي تعتبر على أهمية حاسمة لبيئة الاستثمار ولأرزاق الريفيين على حد سواء. ففي العديد من مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، تُحاز الأرض وتستخدم وفق اتفاقيات قانونية متعددة. على أن التشبث بمميزات التسجيل الرسمي للملكية وحقوق الملكية الفردية التي يكفلها السوق، قد يؤدي إلى تآكل مطالبة المرأة بالأرض، والتي يساندها المجتمع، كما يشهد بذلك الدليل التاريخي في دول مثل كينيا.²⁸

اللامركزية كخطوة

إلى الأمام وإلى الوراء

شجعت إصلاحات الحكم الرشيد أيضاً على التخلي عن مركزية السلطة السياسية إلى هيئات الحكم المحلي، والبلديات،

والمجالس القروية. ويتسق التركيز على جعل الحكومة "أقرب إلى الناس" مع مبادرات "الديمقراطية المحلية" التي طالما نادى بها العديد من المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. وفي بعض الدول سهل تمثيل المرأة في الحكومة المحلية فرض نسبة لها، منحت أعداداً كبيرة من النساء فرصة أول تجربة في منصب سياسي؛ ومن أفضل الأمثلة المعروفة على ذلك نسبة الـ 30 بالمائة المقررة للمرأة في مؤسسات بانشياتي راج في الهند. بيد أن ممثلات المرأة عندما تصلن إلى هذا المنصب، يتوقف استعدادهن وقدرتهن على الضغط من أجل تنفيذ مبادرات المساواة بين الجنسين، وبشكل حاسم، على الدعم الذي تلقينه من الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية. وفي مجتمعات يعلو فيها كعب اللا مساواة هناك دائماً احتمال "استيلاء" النخبة - من الرجال عادة - على السلطة المتاحة في المؤسسات البديلة أو الجديدة، مقلصين بذلك فرصة إحداث المرأة - بوجودها في المناصب السياسية - لتأثير فعال في البرامج وأنماط الإنفاق. وعندما تنطوي اللامركزية، بالإضافة إلى ذلك، على تخويل السلطات "التقليدية" - مثل شيوخ القبيلة أو المجالس الدينية - السلطة، قد يكون الارتكان إلى التقاليد والعادات مضرراً فيما ضرر بمصالح المرأة. ويشير ذلك أسئلة أساسية تتعلق بمدى استناد هيئات الحكم المحلي إلى المبادئ والممارسات الديمقراطية، وما إذا كانت تلك الهيئات ستسهم في تعزيز الديمقراطية، أم في عكس ذلك.

ومن هنا، فمع الترحيب الواجب باهتمام المانحين مؤخراً بقضية "الحكم الرشيد"، فسوف يتوقف الكثير على كيفية تطبيقه. يتوقف الكثير على ما إذا كانت مقرطة السياسة ومشاركة الجماعات الاجتماعية المهمشة ينظر إليها على أنها من صميم أهداف الإصلاح ومنفذة في الإصلاح المؤسسي؛ وعلى ما إذا كان تقليص عدم المساواة الاجتماعية وعدم المساواة بين الجنسين من بين المبادئ المحورية التي يهتدي بها برنامج التحول المؤسسي في الدولة.

عودة ظهور سياسات الهوية

ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة على قوة خاصة، وهي ظاهرة "سياسات الهوية". ويشير هذا المصطلح إلى تلك الحركات التي تحتشد حول الهوية الإثنية أو العرقية أو الدينية، والتي عادة ما تعارض تاريخاً طويلاً من التهميش والتمييز من قبل المؤسسات والثقافات السائدة. وأمام مثل تلك الادعاءات قامت العديد من الدول بإدخال مواد دستورية وقانونية وآليات مؤسسية

لـ"حادثة" ودراسة لما ساهم في المواقف الأيديولوجية المسبقة والتحررية. ومن زاوية النوع الاجتماعي، هناك حاجة أيضاً لاستكناه جاذبية تلك الحركات للمرأة، حيث إنها متواجدة في عضوية وقيادة العديد من تلك الجماعات، بالرغم من أنها غير مندمجة في هياكل السلطة الرسمية لها.³² وقد نشطت النساء في المجال العام في بعض منها ولعبن أدواراً تنتهك معايير النوع الاجتماعي التقليدية، حيث كانت النساء في ميليشيات الهندوس القومية ضالعات في إطلاق المذابح ضد المسلمين في جوجارات بالهند سنة 2002. وإلى جانب مشاركتهن الجماهيرية البارزة، كان من ملامح مشاركتهن في تلك الحركات دعمهن للإصلاحات التي تحد من حقوق المرأة وتجعلها تابعة للرجل باسم الدين والتقاليد.

وقد تكون "التقاليد" والعقائد الدينية التي تتبناها تلك الحركات ليست بالتقليدية ولا بالأصيلة في واقع الأمر، ولكنها استحدثت لخدمة أغراض سياسية. لذلك آلت بعض المدافعات عن حقوق المرأة على أنفسهن أن تقدمن قراءات بديلة للنصوص الدينية تدعم الممارسات التي تسوي بين الجنسين. وقد كان ذلك من التوجهات الرئيسية للنشاط النسوي في العالم الإسلامي، حيث كان بحث حقوق المرأة في ظل الشريعة مجالاً يُقبل النقاش حوله في بعض الأوساط. بيد أنه عندما تصبح السلطات الدينية المتحدث باسم الأمم والجماعات العرقية، وحيث يغيب أي ضمان للمساواة، أو الديمقراطية، أو حماية حقوق الإنسان في السياق السياسي، فليس هناك سوى نطاق ضيق للمعارضة والحوار.³³ وكما كان الحال مع المسيحية وغيرها من الديانات، اقترنت العقيدة في الإسلام بطائفة من أشكال الدولة والتفسيرات القانونية: والحركات الإسلامية الحديثة ليست معادية، عن بكرة أبيها، لحقوق المرأة. ويعتبر حزب العدالة والتنمية، المعتدل، في تركيا مثلاً على ذلك. فقد وصل الحزب إلى السلطة في نوفمبر / تشرين ثاني 2002 وسط مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى ردة إلى السياسات الدينية المحافظة. بيد أن الحكومة الجديدة تبنت، على ما يبدو، ديمقراطية علمانية ونحت جانباً التفسيرات الأصولية للإسلام التي يتبناها بعض مؤيديها. بل وفي تحرك لقي الترحيب من قبل العديد من المدافعات عن حقوق المرأة في تركيا، أصدرت مديرية الشؤون الدينية بالحكومة تعليماتها إلى الأئمة بتوجيه إرشاداتهم الروحية نحو حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وقيل للمصلين في مختلف أنحاء البلاد أن "جرائم الشرف" التي يقتل فيها الرجل قريبته، لشكه في تلطيخها لاسم الأسرة، من الخطايا

لاحتواء التنوع الإثني والعنقي وأشكال التنوع الأخرى. بالرغم من وجود توترات بين بعض أشكال الادعاءات القائمة على الهوية ومفاهيم المساواة بين الجنسين (القائمة على مبادئ معترف بها عالمياً)، فالتوفيق بين الاثنين ليس بغير الممكن، على الأقل من حيث المبدأ.²⁹ فعلى سبيل المثال، ينص التشريع الدولي الذي يكفل حقوق الشعوب الأصلية وثقافتها (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169) على وجوب احترام القانون العرفي طالما لم يتعارض مع حقوق الإنسان العالمية. وقد دخلت هذه الصيغة عدداً من دساتير الدول، خاصة في أمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن العشرين. غير أنه في الممارسة العملية، عادة ما تجد النساء الناشطات في تلك الحركات صعوبة في لفت الانتباه لاهتمامات المساواة بين الجنسين، وهي تجربة مرت بها أيضاً الناشطات في الحركات القومية.³⁰

وقد نتجت هجمات أكثر راديكالية على أجندات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة أيضاً، عن عودة ظهور الهويات الدينية التي تنطوي على تأكيد الأدوار "التقليدية" للجنسين وأنظمة السلطة التي تنتهك بطبيعتها حقوق المرأة. وكان أكثر أمثلة قمع المرأة تطرفاً، والذي أطلق عليه بعض المعلقين "التطهير النوعي الاجتماعي"، هو ذلك الذي مارسه نظام طالبان في أفغانستان. وهي ليست الحالة الوحيدة من نوعها، فالحركة الإسلامية في إيران، والتي استولت على سلطة الدولة سنة 1979 أقامت تدميرها من الملكية ومن الولايات المتحدة، وكذلك نظام حكمها (ولاية الفقيه) على تفسير بطريركي، إلى حد بعيد، للإسلام. وأدى ما ترتب على ذلك من إعادة هيكلة للمجتمع وللنوع الاجتماعي إلى عنف الدولة والمنزل ضد المرأة، وانتهاك حقوقها دون عقاب، كما كان له تأثير بعيد المدى على العلاقات بين الجنسين والمجتمع.³¹ ولكن، بما أن المرأة كانت تمثل قوة سياسية لها حضورها في البلاد، على المستوى الفردي وكمجموعة اجتماعية على حد سواء، فقد تمت مراجعة المواقف العقائدية من حقوق المرأة والعديد من تدابير الأسلمة المبكرة، أو إصلاحها من خلال جهود المنظمات بحقوق المرأة داخل وخارج البرلمان على حد سواء.

بعض تلك الحركات القائمة على العقيدة تضم إليها أعضاء من بين أولئك الذين يشعرون بالذل أو انعدام الحيلة أمام السلوك غير المقبول من قبل دولهم أو القوى الأجنبية. ويقف وراء المظالم والترحيل أيضاً سياسات ونتائج التنمية التي تُفاقم إحساس الناس بالفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. ويجب أن يشتمل التحليل الأعمق لتلك الحركات على نقد

القوى العالمية لن يكون بالعالم الذي يؤمن المساواة بين الجنسين.

لهذا السبب، دأبت ناشطات حقوق المرأة على تكريس المزيد من اهتمامهن وطاقتهن نحو بنى السلطة العالمية الأوسع، وتطور مشاكل الظلم العالمي المقترنة بتوجهات الاقتصاد الكلي، والمتماثلة في التأثير الذي يقع على المحرومين اجتماعياً والجماعات المميز ضدها، جراء تدفق رؤوس الأموال بغير ضابط عبر الحدود، ونفقات خدمة الديون، وتحرير التجارة، وأنماط التبادل التجاري غير العادلة، وتقليص الإنفاق من الموارد العامة على احتياجات الرعاية. ومن أمثلة ذلك محاولة التأثير على مفاوضات التجارة على مستوى عالمي، والتي تطلبت تضامناً وتنظيماً نسوياً عابراً للقوميات، ليُكمل التحرك الجماعي للنساء على المستوى الوطني.³⁶

لقد كانت لتلك العلاقات بين العدالة الاقتصادية العالمية وحقوق المرأة أهمية محورية في حملات المرأة على المستوى العالمي من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد لقي النشاط العابر للقوميات زخماً من القلق المستمر من التأثيرات الاجتماعية الفظة لسياسات الليبرالية الجديدة؛ ومن ظهور تحالفات ضخمة عابرة للقوميات تتظاهر ضد منظمة التجارة العالمية، وأثناء قمم مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، واجتماعات المؤسسات المالية الدولية؛ ومن زعامة جماعات المرأة الجنوبية التي طالما ارتبط نشاطها من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بالمناداة بقاعدة عدالة اقتصادية قوية، كما يتضح من الإطار 1.1.³⁷

كما أنها ضد القانون.³⁴ ومن شأن مثل تلك الرسائل التي ييشها الأئمة أن "تصل إلى أناس لا يستطيع دعاة حقوق الإنسان، عادة، أن يصلوا إليهم وهم 15 مليون رجل يحضرون صلاة الجمعة في تركيا".³⁵

إقامة روابط بين السياسة الاقتصادية والمساواة بين الجنسين

يعتبر تأمين سبل الرزق وخلق بيئة اقتصادية تمكينية من الشروط المسبقة الضرورية للوصول إلى المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة. ولكن، ما هي "البيئة الاقتصادية التمكينية"؟ تعتمد قدرة المرأة على تحقيق المساواة مع الرجل في الحصول على الموارد والتأثير، وتحقيق الرفاه، بدرجة كبيرة، على سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية التي تعتمد عليها، هي وأسرته ومجتمعها في كسب الرزق وأسلوب الحياة. فكما يظهر من الأدلة التي تسوقها الفصول التالية من هذا التقرير، تؤثر السياسات التي تستهدف تحرير التجارة والأموال والاندماج الاقتصادي العالمي تأثيراً عميقاً على حياة المرأة وشريكها في الحياة وبقية أعضاء أسرتها. فعالمٌ يميل فيه النموذج السياسي المهيمن إلى تعميق عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ويعزز التهميش، ولا تجد فيه إعادة التوزيع موطئاً لقدمها، وتجور فيه الحكومات على مصالح مواطنيها لإرضاء

إطار 1.1 الصحة الجنسية والإنجابية من حقوق الإنسان

لا يمكن فصل الحقوق عن الاحتياجات. والصحة الإنجابية والجنسية وغيرها من احتياجات إنسانية أساسية – مثل التعليم، والنظافة الصحية، والمياه النظيفة، والتغذية – متساوية الأهمية وتعتمد كل منها على الأخريات، وكلها من حقوق الإنسان. وبالنسبة للنساء على وجه الخصوص لا تنفصل الرعاية الجيدة قبل الولادة وفي أثنائها، ومنع الحمل الآمن، وغيرها من جوانب الصحة عن أسباب الراحة الأساسية من قبيل النقل الجيد وشروط النظافة العامة والماء النظيف. وفي الوقت نفسه لا تستطيع المرأة الحصول على حقها في الحرية وأمنها الشخصي وتطورها دون خدمات صحة جنسية شاملة ومتاحة وفي نطاق قدرتها المادية، وحرية في اتخاذ القرار بشأن خصوصيتها وحياتها الجنسية. هذه الحقوق تشكل شبكة لا نظير لها، وتضرب جميعاً بجذورها في احتياجات الإنسان الأساسية؛ واستنكارها إنكاراً للحقائق الأساسية في حياة المرأة، خاصة المرأة الفقيرة.

المصدر: مقتبس من نشرة وزعها تحالف النساء من أجل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمكون من 80 منظمة غير حكومية من جميع أنحاء العالم، في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمناقشة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +5 في مارس/آذار 1999؛ وردت في Petchesky 2003: 15

الناجمة عن الإرهاب، والعسكرة، والحرب على العراق، والعداء للأحادية. ووقعت أجندة حقوق الإنسان تحت الضغط، ليس فقط في البلدان التي لا تزال المؤسسات الديمقراطية فيها ضعيفة، ولكن أيضاً في قلب أوطان الديمقراطية. فهناك قلق في أمريكا الشمالية وأوروبا على حد سواء على حقوق الأقليات الإثنية والمهاجرين، خاصة الأقليات المسلمة. لقد أدى التطرف الأصولي والأعمال الإرهابية إلى تعزيز الشك في السكان المسلمين على وجه الخصوص، والذين قد يوصمون، بتبسيط مخل وخطأً، بأنهم جميعاً معادون للغرب وللقيم الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.

بيد أنه لا يوجد، مع ذلك، "صدام حضارات" حول حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي بين "المحافظين الجدد" والمحافظين الدينيين.⁴⁰ فقد شهدت السنوات القليلة الماضية انضمام أقوى دولة في العالم إلى الفاتيكان - بل وحل محلها في بعض الأحيان - في المفاوضات العالمية، بوصفها الواضحة الرئيسية للاستراتيجية المناهضة لأجندة المرأة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، حيث قلصت الولايات المتحدة - في ظل إدارة 2000-2004 ميزانيات المعونة المخصصة لدعم منع الحمل بنسبة كبيرة، وروجت للتعفف والمزيد من رقابة الأهل على المراهقين بوصفها السبيل لاحتواء الحرية الجنسية وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكعب/ الإيدز.

على أن الحكومات لم ترضخ، في الأساس، لمثل تلك الضغوط، كما ظهر في المناقشات الإقليمية والإقليمية الفرعية حول "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية زائد عشرة" و"بكيين زائد عشرة". بيد أن هناك انقسامات وتوترات بين أولئك الذين صمدوا لتلك الضغوط. فمحاولة خلق كتلة قوية من حكومات الجنوب لمجابهة الشمال الاقتصادي في مفاوضات التجارة تبعث الأمل في عدالة اقتصادية عالمية أكبر؛ ولكن داخل هذا التحالف الجديد ليست هناك أرضية مشتركة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بل وتختلف المواقف اختلافاً كبيراً. وتعني منظمات المرأة أن مواصلة الضغط والمشاركة في المحافل الغافلة إلى حد كبير عن النوع الاجتماعي، والتي يدور فيها الجدل حول العدالة الاقتصادية العالمية، هي الكفيلة وحدها بتوفير الفرصة لها لإيجاد روابط بين قضايا العدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين.

بيد أن تكوين تحالفات سياسية - مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية - للمساعدة على الوصول بالاعتماد المتبادل بين العدالة الاقتصادية العالمية والعدالة بين الجنسين إلى وعي صناع السياسات، ومن ثم تحقيق تغير سياسي يأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، ليس بالمهمة الهينة. ولا تحتاج الناشطات النسويات، في سعيهن للتأثير على سن التشريعات على المستوى العالمي، أن تضمن إليهن فقط تلك الحكومات والمؤسسات العالمية التي تعيد تصميم بنية الاقتصاد السياسي العالمي، ولكن إلى أن تكتسب أيضاً دعم كبار الناشطين الذين لا ينتبهون في كل الأحوال إلى اهتمامات المساواة بين الجنسين.³⁸

هذا بالإضافة إلى أن البيئة السياسية العالمية التي تنبغي مناقشة العدالة الاقتصادية والعدالة بين الجنسين فيها كانت أقل ملاءمة في السنوات الأخيرة. ففي منتصف التسعينيات من القرن العشرين اتحد الفاتيكان مع وفود بعض الدول الإسلامية ضد تبني المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لبرنامج عمله، وتمسكوا بالمعارضة الشديدة لمقترحات المساواة بين الجنسين من خلال مؤتمرات تالية. وبينما كانت حدة الجماعات الدينية المحافظة على أشدها في معارضتها للإجهاض وزواج المثليين، كانت تلك المعارضة من مظاهر اعتراضهم الجوهرى على المساواة بين الجنسين في حد ذاتها. وقد طفت تلك التوترات على السطح في مراجعة "زائد خمسة" لمؤتمر القاهرة وبكيين.³⁹ وبالرغم من تلك التوترات حول حقوق المرأة، فقد كان التقدم ممكناً فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية خلال تسعينيات القرن العشرين، نظراً لمحدودية سيطرة الأصوليين الدينيين على سلطة الدولة في تلك الفترة. وقد انتهت مراجعة القاهرة زائد خمسة وبكيين زائد خمسة ولم يمس نتائجهما سوء، مع حدوث المزيد من التقدم على بعض الجبهات المحورية.

مواجهة الواقع المعقد

لقد تم كسب مثل تلك النتائج الإيجابية بشق الأنفس، وتعتبر العديد من المنظمات النسائية أن العديد من المكتسبات التي تم الحصول عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة، وقمم التسعينيات، وجلساتها الخاصة، تبدو هشة في ظل البيئة الدولية الحالية. فأجندات حقوق الإنسان والمرأة وإطار العمل المتعدد الأطراف بأسره، والتي تم في ظلها الحصول على مكتسبات التسعينيات، أصابها الوهن من جراء الأزمة السياسية العالمية الحالية

حركات المرأة: السير على حبل مشدود من أجل التغيير

قضايا العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية الأوسع ربما تكون فاعليتها محدودة. ولو كان التقدم نحو هدف المساواة بين الجنسين غير متكافئ، فإن ذلك يعود، جزئياً إلى أن بعض العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف تكمن في طبيعتها وأسلوب تحرك القوى التي تسعى إليه، مع التسليم بأن بعضها الآخر يكمن في البنى والممارسات التي يعاد من خلالها إنتاج عدم المساواة بين الجنسين. ويتمثل السؤال المحوري المطروح على مائدة البحث في: كيف تستطيع منظمات المرأة، أن تتناول تبعية المرأة والإتاحة غير المتساوية للموارد، وتواجه، في الوقت نفسه، الآليات والسياسات الأوسع التي تجذر أوجه عدم المساواة بين وداخل الدول القومية؟

يأمل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن يسهم هذا التقرير في تقديم بعض الإجابات على هذا السؤال، بإلقاء الضوء على بعض الآليات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تربط بين العدالة تجاه النوع الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. ومن شأن التقرير أن يسهم، بذلك، في الجدل الدائر حول أفضل السبل لإحداث تقدم في المساواة بين الجنسين. لقد أصبح العالم، في العقود الأخيرة، أكثر ظلماً مع إحكام سياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة لقبضتها، وتمت تنحية القيم التي كانت مقبولة في السابق، مثل المساواة وإعادة التوزيع، جانباً بشكل منظم. ويرى الكثير من المراقبين أن السياسات السائدة تحرير التجارة والأموال، والسياسات النقدية والمالية الصارمة، وتولي السوق تخويل الحق في الرفاهية - تمثل العقبات الرئيسية أمام الوفاء بالأهداف التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات التيسيعيات العالمية، بما فيها مؤتمر بكين. إن وضع مختلف عناصر برنامج إصلاح الليبرالية الجديدة تحت عدسة النوع الاجتماعي، ودراسة تأثيراته على المساواة والعدالة، هو المهمة التي تضطلع بها الفصول التالية في هذا التقرير.

لو كان للعدالة بين الجنسين ألا تتأخر عن موضعها في الأجندة مرة أخرى، فسيتعين على حركات المرأة أن تكون تحالفات جديدة مع المؤسسات الحكومية والحركات الاجتماعية على حد سواء. فالعمل مع الحكومات يعنى توسيع نطاق تمثيل مصالح المرأة في كل مجالات وضع السياسات، بما فيها السياسة الاقتصادية. وبالرغم من أن تحليل النوع الاجتماعي يشي بأساليب تعاطي السياسات الاقتصادية مع النوع الاجتماعي، وبالرغم من استطاعة حركات المرأة المطالبة بتغيير السياسات التي تحرم المرأة، فقلما شهدت المحافل التي جرت فيها مناقشة تلك السياسات تمثيلاً، يعتد به، لمصالح المرأة. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على اعتراف بالحاجة لتواجد منظور النوع الاجتماعي في المنتديات التي تجري فيها مناقشة الاقتصاد الكلي، فقد اتخذت خطوة أولى ناجحة في هذا الصدد تمثلت في حشد جماعات الضغط من أجل ميزانيات النوع الاجتماعي. وتعتبر التحالفات مع الحركات الاجتماعية الجديدة والقديمة أمراً أساسياً، ولكنه يحتاج إلى الحرص في التفاوض. فمن التطورات الواعدة التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين ظهور أشكال جديدة من التنظيم بين العاملات في الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك زيادة استجابة بعض النقابات العمالية الأقدم إلى العاملات غير الرسميات. بيد أن منظمات الحركة من أجل العدالة الاقتصادية العالمية ليست كلها مراعية ومهتمة وحريصة على الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في القضايا التي تتناولها.⁴¹ وبالنسبة لحركات المرأة التي لم تأخذ في اعتبارها

الحواشي:

1. Therborn 2004.
2. UNESCO 2003; Jha and Subrahmanian 2004.
3. Milanovic 2003; Cornia et al. 2004.
4. حالة الصين محل خلاف لأن معدلات نموها الاقتصادي المرتفعة وانخفاض معدلات الفقر، كانت نتيجة لسياسات اقتصاد كلي مغايرة للنظام السائد (فالصين حافظت، على سبيل المثال، على عدم قابلية عملتها للتحويل، وعلى سيطرة الدولة على النظام المصرفي)، ولم تكن نتيجة الإجراءات المعيارية التي عادة ما تطالب بها المؤسسات المالية الدولية. لذلك، فاستخدام قرائن عالمية على الفقر انحراف بها تقلبص الفقر في الصين - للدفاع عن أجندة سياسة الاقتصاد الكلي الأصولية - يشير إشكاليات.
5. نظراً لأن المرأة أقوى بيولوجياً من الرجل، يُتوقع أن ترتفع أعداد النساء عن الرجال بين أي جماعة سكانية. ولكن، في بعض المجتمعات التي تفضل إنجاب الذكور، يؤدي التدخل البشري، على شكل إهمال البنات، إلى بقاء أعداد أكبر من الذكور على قيد الحياة. (Klasen and W ink 2003; Das Gupta and Bhat 1998; Jackson and Rao 2004).
6. Sen 1989, 1990.
7. ILO 2002b.
8. Milanovic 2003; Wade 2001; Cornia et al. 2004.
9. Elson 2002.
10. Bangura 1994.
11. Bryceson 1999b.
12. Polanyi 1957.
13. Hewitt de Alcantara 1993.
14. UN Secretary-General 2002.
15. UN Secretary-General 2002; Rehn and Sirleaf 2002; Commission Human on Security 2003.
16. Caldeira 2000.
17. أصدر قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (يونديسا) The World Survey on the Role of Women in Development في أعوام 1985, 1989, 1994, 1999: وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستمرار في تحديثه كل خمس سنوات. وخصص مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1995، لقضايا النوع الاجتماعي. كذلك أصدر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سنة 2000 "Progress of the World's Women"، وسنة 2002 (الجزءين الأول والثاني): وأصدر البنك الدولي تقرير أبحاث السياسات بعنوان "Engendering Development" سنة 2001.
18. Whitehead 1981; Folbre 1986; Dwyer and Bruce 1988; Sen 1990; Agarwal 1990; Kabeer 1994; Hart 1995.
19. World Bank 2001a.
20. Baden and Goetz 1998; Razavi and Miller 1995.
21. Seguino 2003b.
22. Bailey 2003.
23. Patnaik 2003.
24. Cornia 1996.
25. World Bank 2001c; Holzmann and Jorgensen 2000.
26. Molyneux 2002.
27. Donnell O 1993, 1998; Eisenstein 1993.
28. Whitehead and Tsikata 2003.
29. Phillips 2002; Molyneux and Razavi 2002b.
30. Hernandez Castillo 2002.
31. Paidar 2002.
32. Basu 2004.
33. Molyneux and Razavi 2002b.
34. WLUM 2004.
35. Erturk 2004, quoted in Collins 2004.
36. Mohanty 2003.
37. Petchesky 2003.
38. Liebowitz 2004.
39. Sen and Correa 1999.
40. Sen 2004.
41. Sen 2004; Liebowitz 2004.